الحمائى يدق أبواب صناعتنا الوطنية

فى ظل المستجدات التى تشهدها الساحة المصرية فى المرحلة الحالية والتى تتبلور فى الأتجاه إلى تحرير الاقتصاد القومى والأخذ بمقومات السوق الحرة والعمل وفقا لآليات السوق . . . تواجه الصناعة المصرية العديد من التحديات التى يأتى فى مقدمتها فتح باب الاستيراد ومن ثم تحرير التجارة الخارجية الأمر الذى قد يلقى بظلاله على مسيرتها وخاصة أن البعض منها لا يزال فى طور النمو ويحتاج إلى الحماية حول هذا الموضوع رأت روز اليوسف أن تستطلع آراء خبراء الصناعة والإنتاج فى مصر لمعرفة أهم ما تواجهه الصناعة وما تحتاجه للخروج من أزمتها . .

د . نادر رياض

منير عبد النور

اضيق الحدود

بداية يقول د . نادر رياض رئيس مجلس إدارة شركة باقاريا ان حماية الصناعة المصرية يجب ان تتم فى اضيق الحدود وذلك لان المبالغة والإفراط فى توفير حماية غير ضرورية للصناعة المصرية يعنى انها ستشب ضعيفة وقاصرة وقد تكون غير مكتملة النمو فى بعض الأحيان ولذا لابد وان تظل الحماية التى توفرها الدولة للصناعة المصرية بالقدر الذى لا يحجبها عن الوصول لمخاطبة المجتمع الصناعى الخارجى بلغته وبمفاهيمه وبالياته . . ويضيف د . نادر رياض قائلاً لاشك ان اقتصاديات السوق الحر تمثل مفهوما متكاملا بكل المنافسة التى تعد فى حد ذاتها ضمانا ضروريا وكافيا وملزما لقيام تنافس بين الاطراف المختلفة الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى إحداث تقدم صناعى .

معايير أساسية

ويستطرد د . نادر رياض قائلاً إن هناك العديد من المعايير الأساسية التى يجب أن يحسن رجل الصناعة إستثمارها والتعامل معها بمقاييس دولية بدءا بالجودة والكفاءة فى النواحى الاقتصادية ومروراً بالمهارات البشرية والخبرات ووصولاً لحسن اختيار الخامات وانتهاء بإدارة منظومة العمل الصناعى حيث إن ذلك بلا جدال سيؤثر إيجاباً على دفع مقدرات الصناعة ومساعدتها على النزول لمعترك العمل الدولى وقبول التحدى والتعامل مع المنافسة الخارجية من ارض صلبة ومن منطلق الندية دون ان تعتمد اعتماداً كاملاً على حماية الدولة لها . . إلا ان ذلك يجب الا ينسينا أن حماية الدولة ضرورية خارج حدود هذا النطاق وهذا يقودنا إلى ان الإمكانات المحلية توفر شريحتين اساسيتين من المستويات الصناعية فى مصر .

أولاً : الشريحة الأولى

مستوى رائد وهو ما نشهده حالياً من طفرة فى مجال الصناعة يقودها كوكبة من رجال الصناعة الأكفاء الذين يستندون على ركائز الخبرة والعلم والإمكانيات الحديثة فى إدارة قضية الصناعة والجودة وقد احرزوا نجاحات شهد لها القاصى والدانى وهذه الصناعات فى مجملها تسلك الطريق السليم والخوف على اخطار تتهددها من الخارج يعتبر محدودا نسبياً نظراً لان اقتصادياتها سليمة وتعتمد على تخطيط وتنفيذ جيدين .

ثانياً : الشريحة الثانية

سواء المتقدم منها او المتاخر والمتقدم هنا هو اخر الطابور فى اتباع الاسلوب العلمى وإن لم يصل إلى المستويات المرضية بعد والمستوى المتاخر هو الذى يتحاشى الاخذ باسباب التقدم إلا مضطراً اى انه ياخذ بها على مضض سواء لأسباب اقتصادية او لعدم الاقتناع بجدوى اهمية توظيف الإمكانيات المادية فى خدمة الأهداف الفنية وسواء اكان هذا او ذاك فهو يحتاج لحماية لبعض الوقت حتى تنضج مفاهيمه ورؤاه وفى هذه الحالة إذا وفرت له الدولة جانبا من الحماية عليها ان تلزمه بمقابل يتبلور فى إتباعه للأسلوب السليم لان غير ذلك يعنى التفريط فى حقوق المستهلك .

حماية .. وسلبيات

ويشير د . نادر رياض إلى ان توفير الحماية للصناعة المصرية عن طريق رفع الرسوم الجمركية يؤدى إلى العديد من السلبيات يأتى فى مقدمتها .

- انه يتعارض مع الاتجاه العالمى والاتجاه المحلى الذى تتبناه الدولة فى الانفتاح على العالم والاخذ باسباب السوق الحرة .
- إن توفير الحماية الجمركية لن يعود على المستهلك بمقابل حقيقى بل ان فارق السعر سيعود على الصانع المحلى والمورد المحلى دون ان يقدم مقابلها فرق جودة وحتى تعمم الفائدة يجب ان تقوم الدولة بوضع ضوابط لعمليات الاستيراد من خلال تحديد المستويات الجودة المطلوبة مع تطبيق هذا على المنتج المحلى ايضا وبذلك يكون الالزام بمحددات الجودة إطارا عام يحكم فى جميع الاحوال سواء فيما يختص بالمنتجات المستوردة او المصنعة محلياً

تجارب دولية

ويؤكد د . نادر رياض على اهميه الاخذ بالعوامل المختلفة التى تحمى الصناعة والتى تتمثل فى الاتجاهات والتجارب المطبقة فى الكثير من الدول ويتبلور ذلك فى تشجيع الصانع المصرى على التصدير للاسواق الخارجية وذلك بمنحة علاوة تصدير مناسبة .

جمال غالى
مجدى سند

إيمان كامل

ويقول منير فخرى عبد النور العضو المنتدب للشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية الزراعية ان حماية الصناعة المحلية ليس هدفا فى حد ذاته فانا مؤمن تماماً بوجوب تحرير التجارة والعمل وفقا لآليات السوق فى التجارة الخارجية لما لهذه السياسة من فوائد ومزايا حيث فى النهاية يحصل المستهلك على احسن السلع بافضل الاسعار .

أخطاء التطبيق

ويضيف منير فخرى عبد النور قائلاً إن مصر حينما قررت تطبيق نظرية تحرير التجارة بدت كما لو كانت تطبقها فى سوق يبدأ من فراغ وتناست تماماً ان هناك واقعا اقتصاديا واجتماعيا وتاريخيا ولم تتعامل مع هذا الواقع .

خطة متدرجة

ويشير منير فخرى عبد النور : كنت امل ان تقوم الحكومة بوضع خطة تنفذ على مراحل وجيزة تستند على دراسات مستوفاة عن طبيعة وظروف كل قطاع وتهدف هذه الخطة إلى تحرير التجارة

تدريجياً وفق ظروف كل قطاع فليس من المعقول او المقبول ان يتم معاملة جميع قطاعات الاقتصاد بنفس المعيار وللتدليل على ذلك سأسوق الأمثلة التالية :-

أولاً :- قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :-

وعلى الرغم من تمتع مصر بميزات نسبية في إنتاج النسيج والملابس الجاهزة إلا ان معظم صناعة الغزل في يد شركات القطاع العام المحملة باعباء تتباين ما بين هياكل تمويلية مختلة وهياكل وظيفية متخمة ادت إلى انخفاض إنتاجيتها الامر الذى حدا بهذه الشركات إلى رفع اسعار الغزل عدة مرات خلال العام الماضى حتى تصل إلى توازنها المالى وقد انعكس ذلك على تكلفة منتج النسيج والملابس الجاهزة الذى اصبح لا يستطيع ان ينافس المنتج المستورد سواء داخل السوق المصرى او خارجه ورغم انى من انصار تحرير التجارة إلا انى اقول إنه كان من الواجب ان نصلح اولاً الاحوال الاقتصادية لقطاع الغزل قبل ان نحرر تجارة النسيج والملابس الجاهزة.

ثانياً : قطاع الالبان ومنتجاتها :-

وهذا القطاع على النقيض تماما حيث إن مصر تفتقد لاى ميزات نسبية في هذا المضمار فليس لدينا مراع او قطعان اغنام او ماشية ولكن نتيجة لحاجة السوق لمنتجات الالبان استثمرت الملايين في هذا القطاع ولكن بعد تحرير التجارة ورفع قيود الاستيراد اصبحت هذه الاستثمارات في مهب الريح ومهددة بالانهيار حيث إنها مجبرة على المنافسة الشرسة وغير المتكافئة مع سلع ومنتجات مستوردة من دول تتمتع اساساً بميزات نسبية وفوق ذلك تدعم إنتاجها.

وفي تقديرى كان يجب دراسة إمكانية الاستفادة من هذه الاستثمارات في مجالات اخرى قبل إجبارها على التصفية.

ثالثاً :- صناعة السكر في مصر :-

ورغم تمتع مصر بميزات نسبية في هذا المجال إلا ان إنتاج السكر لا يكفى احتياجاتنا المحلية الامر الذى يستلزم استيراد ٦٠٠ إلى ٨٠٠ الف طن سنوياً لسد الفجوة وبالتالى فإن الإنتاج المصرى لا يحتاج إلى حماية حيث انه مباع مسبقا ورغم ذلك فقد تم فرض رسوم جمركية قدرها ٢٠٪ على السكر المستورد وهذا اكبر دليل على عدم وضوح الرؤية.

رابعاً : قطاع الزراعة والإنتاج الزراعى خاصة في الأراضى المستصلحة :-

فعلى الرغم من تحمل هؤلاء الابطال (مستصلحى هذه الأراضى) لمصاعب هائلة وتحديهم للطبيعة ونجاحهم في تحويل الصحراء لجنة خضراء تنتج الفواكه تفاجأ بفتح ابواب السوق على مصراعيه للفواكه المستوردة. هل هذا معقول.. حتى اكثر المؤيدين لحرية التجارة يعترفون بضرورة حماية الصناعات الناشئة.. الا تعتبر الأراضى المستصلحة من القطاعات الناشئة الجديرة بالحماية.

اقتران واجب

ويؤكد منير فخرى عبد النور ان سياسة تحرير التجارة يجب ان تقترن بسياسة سعر صرف مرنة ليعبر سعر صرف الجنية المصرى مقابل العملات الاجنبية في اى وقت عن قوته الشرائية النسبية الحقيقية.

فاى مغالاة في قيمة الجنيه المصرى اى في سعر صرفه - كما هو الحال الآن - هو في الواقع دعم للواردات على حساب الإنتاج المحلى.

ولكى ادلل على ذلك اسمحوا لى ان الاحظ ان سعر الجنيه المصرى انخفض مقابل الدولار بنسبة ٤٪ خلال السنوات الثلاثة الماضية منذ إنشاء السوق المصرفية الحرة بينما كان يجب ان ينخفض بنسبة ٢٠٪ على الاقل ليعبر عن فرق نسبة التضخم في مصر وفي الولايات المتحدة.

وما اريد ان اقوله باختصار ان حماية المنتج المصرى لا يكفله فقط الرسوم والضرائب الجمركية إنما التنسيق التام بين السياسات الاقتصادية المختلفة واهمها في هذا الصدد سياسة سعر الصرف.

فريد القصبى

تشجيع التصدير .. والمسئولية القومية

من الحقائق المؤكدة ان قضية التصدير تفرض نفسها بقوة على الاقتصاد المصرى فالتصدير ضرورة حتمية لضبط ميزان المدفوعات كما إنه السبيل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والمشاركة في الصناعات المتقدمة والتكنولوجيات الحديثة هذا فضلاً عن كونه الملاذ لتحقيق اهداف التنمية الشاملة.. بهذه الكلمات بدأ فريد القصبى العضو المنتدب للشركة التجارية لتنمية الصادرات حديثة لروز اليوسف واضاف بان نجاح التصدير مرهون بالقضاء على الاعباء التي تعترض مسيرته والتي تتبلور في عدة امور اهمها :-

- وجوب ان تتعامل معه الحكومة بمفهوم القطاع الخاص وان تنظر له نظرة التاجر لعملية تجارية رابحة.
- عدم التمسك بالقيود التي تعرقل التصدير والتي انتهت من العالم كله مع ضرورة تبسيط وتعديل الإجراءات بالشكل الذى يجعلها حافزا مشجعا للمصدر وليس قيداً عليه ومثال ذلك لا يعقل ان نحمل المصدر باعباء مالية تؤثر سلباً على سيولته النقدية سواء في شكل ضرائب او احتجاز اموال لحين استبدال خطاب الضمان وخلافه.
- منح حوافز مناسبة تشجع المصدرين على دفع مقدرات استراتيجية التصدير واقتحام اسواق خارجية.
- إلغاء استمارة ت ص التي تجرم المصدر وتؤدى إلى حبسه الامر الذى جعلها بمثابة شبح يجثم فوق صدره ثم انها ببساطة ليس لها معنى في ظل حرية تداول النقد الاجنبى.
- الإسراع بتكوين شركات تسويق متخصصة وذلك نظراً لان التسويق علم له اصول وقواعد كما إنه يعد من اهم عناصر سياسات التصدير الناجحة.
- ان يقوم المصدر بعمل كتالوجات حضارية متميزة تعبر عن المنتج ومواصفاته وخواصه ومميزاته.
- ان تقوم الحكومة بمسئولياتها الكاملة في إقامة خطوط ملاحية منتظمة بين مصر والاسواق الافريقية والعربية مما يؤثر ايجابا في خفض تكلفة الصادرات المصرية.
- العمل على إقامة جسور من الثقة بين الحكومة والمصدرين وان يتم التفريق بين الجدى وغير الجدى حتى لا يتحول المصدر إلى متهم على طول الخط.

اهتمام متوال

ويستكمل فريد القصبى حديثه قائلاً لابد من الاهتمام بالاسواق الافريقية حيث إنها امتداد طبيعى لنا وكذا الاسواق الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقاً.

نظرة خاصة

ويشير فريد القصبى إلى ضرورة العناية بالقطاعات التي نملك فيها ميزات نسبية واهمها.

أولاً : - القطاع الزراعى حيث تتسم مصر باعتدال مناخها على مدار السنة مما يعنى نموا زراعيا طوال العام وهنا يجب ان نبدأ بالخطوة الاولى المتمثلة في استقدام التقاوى المنتقاه من الخارج ثم استزراعها باسلوب علمى مع الاهتمام بعمليات التعبئة والتغليف.

ثانياً : الصناعات التي تقوم على الايدى العاملة الكثيفة حيث تتميز مصر برخص الايدى العاملة مقارنة بالعمالة الاوروبية.

خطوة إيجابية

واخيراً يشيد فريد القصبى بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الشركة التجارية لتنمية الصادرات ويأتى في مقدمتها موافقة مجلس الإدارة على فتح فروع وشركات في الخارج واخذ مساحات في الاسواق الحرة بحيث يكون لنا تواجد قوى وهذا سيتيح تخزين البضائع مما يحقق حماية للشركة وفي نفس الوقت يمكننا من تلبية اى طلبات بصورة فورية اسوة بما هو متبع في الشركات الاوروبية والامريكية.